

قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٤

بتقرير بعض الإعفاءات الضريبية لدور العرض السينائي

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تعفى أرباح دور العرض السينائي التي تقام بعد العمل بهذا القانون من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة والضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المقررتين بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣١ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ومن الضريبة العامة على الإيراد المقررة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد .

كما تعفى دور العرض المشار إليها من الضريبة على المقاربات المبنية المقررة بمقتضى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على المقاربات المبنية .

ويجوز بقرار من وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية بناء على اقتراح وزير الثقافة تقرير الإعفاءات المشار إليها بالفقرتين السابقتين لدور العرض السينائي التي توقفت لمدة لا تقل عن سنة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون إذا عادت إلى مباشرة نشاطها خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل به .

مادة ٢ - تسرى الإعفاءات المقررة في المادة السابقة لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ بدء مزاولة دار العرض نشاطها أو من تاريخ عودتها إلى مزاولة .

مادة ٣ - تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب ورسوم المعدات وأجهزة التكيف التي تستورد بقصد استعمالها لدور العرض السينائي ويصدر بالإعفاء في كل حالة على حدة قرار من وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية بناء على اقتراح وزير الثقافة .

ولا يجوز التصرف في الأشياء التي تم إعفاؤها طبقاً للفقرة السابقة إلا بموافقة وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية وطبقاً لما يقرره من حيث دفع الضريبة الجمركية أو عدم دفعها وإلا استحقت عليها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ونقا لقيمة هذه الأشياء وقت التصرف وطبقاً للتعريف الجمركية السارية في هذا الوقت مع دفع غرامة توازي قيمة الضرائب الجمركية المستحقة - ويجوز الإعفاء من هذه الغرامة بموافقة وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ربيع الآخر سنة ١٣٩٤ (٩ مايو سنة ١٩٧٤) أنور السادات

قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٤

بإضافة بعض الأحكام للقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٥٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل النص الآتي :

”مادة ٥٨ - تكون مدة الاجازة السنوية ٢١ يوماً بجر كامل لمن أمضى في الخدمة سنة كاملة تزداد إلى شهرين أمضى العامل في الخدمة عشر سنوات متصلة ، كما تكون الاجازة لمدة شهر واحد في السنة لمن يجاوز سنة الخمسين وتقتصر الاجازة السنوية في السنة الأولى من خدمة العامل على خمسة عشر يوماً ولا يمنحها العامل إلا بعد مضي ستة شهور من تاريخ التحاقه بالعمل . ولا يجوز للعامل النزول عن اجازته .

ويجوز للعامل بسبب عارض أن ينقطع عن العمل لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام خلال السنة وتحتسب الاجازة العارضة خصماً من الاجازة السنوية المقررة للعامل“ .

مادة ٢ - تضاف مادة جديدة - برقم ٨٣ مكرراً للقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل بالنص التالي :

”مادة ٨٣ مكرراً - إذا توفى العامل بالقطاع الخاص وهو في الخدمة يصرف صاحب العمل لأسرته ما يعادل أجر شهر كامل لمواجهة نفقات الاجازة بحد أدنى قدره عشرون جنياً كما يصرف أجر العامل كاملاً عن الشهر الذي توفى فيه والشهرين التاليين له طبقاً لأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بشأن صرف مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة شهور عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش“ .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ربيع الآخر سنة ١٣٩٤ (٩ مايو سنة ١٩٧٤) أنور السادات